

تحرك أوروبي حذر على أنقاص الحروب الأمريكية قضية فلسطين في محور السياسات الأوروبية إقليمياً

بون / نبيل شبيب

حتى الآن، لا سيّما وأن خمسة أعوام مضت على الشروع بالغزوة الأمريكية، أظهرت أن ما سمي «الحرب على الإرهاب» ضاعف انتشار الظاهرة ووسّع نطاقها، وحال دون التعامل المباشر والفعال مع جذور المشكلات القائمة في المنطقة.

كما تحدت المعالم الرئيسية للتوجهات الأوروبية تجاه قضية العراق، وإن لم تتحدّد التفاصيل، فالامتناع عن المشاركة العسكرية بات أرسخ ممّا مضى بطبيعة الحال، لا سيّما وأن واشنطن ولندن أصبحتا تبحثن عن مخرج يضمن «انسحاباً» لا يظهرهما بمظهر الهزيمة العسكرية التامة. على أن الدول الرئيسية حول المحور الفرنسي - الألماني في الاتحاد الأوروبي، ستمهّل في طرح تصوّرات جديدة للتعامل مع قضية العراق، حتى تظهر حصيلة المناقشات الساخنة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الانتخابات النصفية هناك. ورغم حدة الهجوم الأخير في القمة الأوروبية أواسط كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ على سياسات سورية وإيران، فإن ما استقرّ في الدوائر السياسية الأوروبية هو ضرورة اعتماد أرضية سياسية جديدة في العراق، تكمل سياسة «المحاور» المتبعة أميركياً، وتجمع ما أمكن بين جهود دولية وأخرى إقليمية، من ركائزها الاتصالات الجارية مع الدولتين ودول أخرى في المنطقة، فإذا تحقّق هذا الهدف - رغم العقبات القائمة حالياً - سيصبح العنصر الاقتصادي، بمعنى المشاركة الأوروبية المباشرة في الاستثمارات الضخمة المتوقعة لإعادة إعمار البلاد، عاملاً رئيسياً في تحديد معالم السياسة الأوروبية المقبلة.

وقد سبق أن تضاعف الاختلاف بين الأوروبيين والأمريكيين بصدد التعامل مع إيران، بعد إدراك واشنطن أن سياساتها العسكرية في أفغانستان والعراق، ساهمت في الوصول بإيران إلى موقع إقليمي لم يعد يمكن تجاوزه، جنباً إلى جنب مع استحالة اللجوء بصورة مضمونة إلى القوّة العسكرية للحدّ منه. وبالمقابل فإن القوى الغربية مثقفة على العمل بكل وسيلة ممكنة للحيلولة دون

والخلاف من جهة والتوافق والتعاون من جهة أخرى، لا سيّما وأن الكيان الأوروبي لم يبلغ بعد مداه في تكوين كتلة دولية متماسكة متجانسة. ثالثاً: المصالح والمطامع والسياسات الأوروبية تجاه الجنوب عموماً، والمنطقة الإسلامية على وجه الخصوص، لا ترتبط بالمنطلقات الغربية المشتركة فقط، وبالتالي لا تضمحل نتيجة نكسة أمريكية على طريق ترسيخها، بل لها منطلقاتها ودوافعها وغاياتها الذاتية، وهذه لا تختلف من حيث الجوهر عن المنطلقات والدوافع والغايات الأمريكية، وإن تصادمت جزئياً نتيجة التنافس أو اختلفت على مستوى الوسائل المتبعة.

هذا علاوة على تأثير عوامل أخرى مثل القرب الجغرافي بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وما ينشأ عنه، كمشكلات المهاجرين واللجائين إلى أوروبا.

نظرة مغايرة

تحدت السياسات الأوروبية في هذه الأثناء تجاه أفغانستان، التي يرفع الغربيون على حربهم فيها عنوان «مكافحة الإرهاب والمخدرات»، ووضعت القيادة العسكرية للحرب تحت مظلة حلف شمال الأطلسي، ممّا يثبّت للأوروبيين موقفاً للمشاركة في صنع القرار العسكري، مع اختلاف تعامل الحلفاء مع العمليات العسكرية والسياسات التنموية. ورغم الضغوط الأمريكية المتواصلة أظهرت قمة الأطلسي في ريفغا، إصراراً شديداً من جانب عدد من الدول الأوروبية وفي مقدمتها ألمانيا وفرنسا، على الامتناع عن المشاركة العسكرية المباشرة في المعارك الدائرة جنوب أفغانستان، وهذا ما لا يعود فقط إلى تقدير عدم جدوى الأسلوب العسكري القهري المستخدم أميركياً وبريطانياً، فقد بات الرفض من أوراق الضغط داخل حلف شمال الأطلسي، لتبني سياسات أخرى «مشتركة» غير انفرادية، تعزز موقع الأوروبيين أطلسياً، وفي هذا الإطار تأخذ أفغانستان مكان النموذج المناسب لطرح صيغة جديدة أقل اعتماداً على القوّة العسكرية، وأكثر تركيزاً على الجوانب السياسية والاقتصادية المهمة

لم يكن حجم الورطة العسكرية في أفغانستان والعراق قد ظهر للعيان بوضوح كما هو الآن، بل كان التحالف الأمريكي - البريطاني في أوج مراحل تبجّحه بسياسة عسكرية الهيمنة تجاه المنطقة الإسلامية على وجه الخصوص، عندما أعلن وزير الخارجية الألماني السابق يوشكا فيشر أنه ليس في مصلحة الغرب أن تواجه الولايات المتحدة الأمريكية هزيمة عسكرية في العراق، وكان هذا أيضاً من أسباب تبدل السياسة الفرنسية في اتجاه التفاهم بعد الخلاف مع واشنطن، كما ظهر في السياسة المشتركة تجاه سورية ولبنان. وإذا كان ما سبق يعبر عن توجه الدولتين في فترة الخلاف العلني عبر الأطلسي، يمكن تقدير حجم القلق الذي يسود الأوساط السياسية الأوروبية في الوقت الحاضر، بعد أن أصبحت الهزيمة الأمريكية مؤكدة، وبالتالي تقدير حرص الأوروبيين على التعاون مع الأمريكيين، بمقدار ما يحول دون أن تسفر الهزيمة عن عواقب تصيب الغرب عموماً، وسياساته ونفوذ ومطامعه فيما بين إندونيسيا والصحراء الغربية.

على أن السياسة الأوروبية في المرحلة المقبلة تنطلق من اعتبارات أخرى، في مقدمتها:

أولاً: المساعي المبذولة أوروبياً منذ سقوط المعسكر الشرقي، للمضي قدماً في سياسات التميّز الأمني والسياسي الخارجي، ممّا قطع شوطاً كبيراً رغم العراقيل الناشئة عن أنانيات ومصالح قومية، وصعوبات كبيرة مرافقة لعمليتي توسيع الاتحاد الأوروبي من جهة، وترسيخ أسس جديدة للتعامل بين الدول الأعضاء فيه عبر دستور جديد من جهة أخرى.

ثانياً: الصراع أو التنافس أو الخلاف مع واشنطن لا يعني نشوء قطبين متنازعين، أوروبي وأمريكي، على غرار القطبين الغربي والشرقي في حقبة الحرب الباردة. فالمصالح المتشابكة بين الدول الغربية مالياً واقتصادياً وسياسياً وأمنياً، تجعل الأوروبيين حريصين على أن تجمع العلاقات عبر حلف شمال الأطلسي بين عنصرى التنافس